

البحرين توقع اتفاقية مع ٣ شركات عالمية لإنشاء مرفأ الغاز الطبيعي المسال بكلفة ٢٥٠ مليون دينار بحريني وينتهي في منتصف ٢٠١٨



كتب - كريم حامد

تصوير - روي ماتيسوس

قال وزير النفط الدكتور عبدالحسين ميرزا إن الاتفاقية التي وقعتها البحرين أمس لإنشاء مشروع مرفأ الغاز الطبيعي ستقضي نهائياً على أي مشكلة متوقعة لإمدادات الطاقة في البحرين سواء للأغراض الصناعية أو التجارية أو السكنية، مشيراً في هذا الصدد إلى أنه سيتم النظر فوراً في المشروعات الكبرى الموضوعة على قائمة الانتظار، والمشروعات الجديدة قيد الدراسة والتفكير.

ووقعت أمس كل من الهيئة الوطنية للنفط والغاز والشركة القابضة للنفط والغاز والاتفاقيات الخاصة بمشروع إنشاء وتشغيل مرفأ الغاز الطبيعي المسال في البحرين مع اتحاد شركات عالمي يتكون من شركات نيكاي إل إن جي بارتنرز الكندية وسامسونج الكورية ومؤسسة الخليج للاستثمار الكويتية.

ميرزا: المشروع يلبي كل احتياجات المملكة من الطاقة.. ويقضي على قائمة انتظار المشروعات الصناعية

القدرة الأولية للمشروع ٤٠٠ مليون قدم مكعب ترتفع إلى ٨٠٠ مليون.. والفائض يمكن تصديره

سيشكل إحدى الركائز الحيوية للبنية التحتية للطاقة في مملكة البحرين، حيث سؤمّن البلاد كل الإمدادات اللازمة لمواكبة الزيادة في الطلب على الغاز الطبيعي من أجل تزويد المشروعات الصناعية الكبرى بالوقود، إضافة إلى توليد الطاقة وتحلية المياه وتطوير عمليات استخراج النفط. موضحاً بأن مملكة البحرين تشهد مؤخرًا طلباً متزايداً على الغاز، كما نتوقع أيضاً أن يتضاعف هذا الطلب إلى حد كبير مع انطلاق المشروعات الجديدة التي يتم إنشاؤها حالياً، وفي خلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤ ارتفع الطلب على الغاز في البحرين بمتوسط وصل إلى أكثر من ٢٠٪ سنوياً، وقد وفر حقل الخف للغاز الطبيعي نسبة ٩٠٪ من هذه الزيادة، لذا كان من الضروري أن تطور مملكة البحرين حلولاً تؤهلها للحصول على إمدادات الغاز من السوق العالمية على نحو تنافسي واقتصادي، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة مشروع مرفأ سفينة وحدة التخزين العامة للمشروع المشترك وفق اتفاقية تأجير لمدة محددة تبلغ ٢٠ عاماً، وإلى جانب كلفة استخراج هذه السفينة، فإنه من المتوقع أن تبلغ التكاليف الأخرى الخاصة بإنشاء المشروع وإدارته وغيرها من النفقات ما يقرب من ٢٥٠ مليون دينار بحريني، والتي ستقوم بتحويلها اتحاد من البنوك الإقليمية والدولية.

مستثمرون في مشروعات الطاقة المتجددة.. ومحطة جديدة قريباً بالدور

والشراء والتشييد الخاصة بالمشروع. ومن جهتها ستقوم شركة نيكاي إل إن جي بتوريد سفينة وحدة التخزين العامة للمشروع المشترك وفق اتفاقية تأجير لمدة محددة تبلغ ٢٠ عاماً، وإلى جانب كلفة استخراج هذه السفينة، فإنه من المتوقع أن تبلغ التكاليف الأخرى الخاصة بإنشاء المشروع وإدارته وغيرها من النفقات ما يقرب من ٢٥٠ مليون دينار بحريني، والتي ستقوم بتحويلها اتحاد من البنوك الإقليمية والدولية.

ركيزة للبنية التحتية

وأضاف أن مرفأ الغاز الطبيعي المسال



ومرفأ وحاجز بحري لاستلام الغاز الطبيعي المسال، ومنصة مجاورة لتبخير الغاز المسال ليعود إلى حالته الغازية، وأنابيب تحت الماء لنقل الغاز من المنصة إلى الشاطئ، ومرفق بري لاستلام الغاز، إضافة إلى منشأة برية لإنتاج النيتروجين. كما تبلغ القدرة الأولية للمشروع ٤٠٠ مليون قدم مكعب قياسي في اليوم (وقابلة لأن تصل حتى ٨٠٠ مليون قدم مكعب قياسي في اليوم)، وسيتم تملكه وتشغيله بموجب اتفاقية مدتها ٢٠ عاماً تبدأ من منتصف يوليو ٢٠١٨. وقد وقع اختيار اتحاد الشركات الغازية بالبعد على شركة جي إس الكورية للهندسة والإنشاءات لتقولى أعمال الخدمات الهندسية

المملكة تملك ٣٠٪ من مشروع الثلاث الشركات العالمية

والتوجيه السديد اللذين كان لهما الفضل الأول في إنجاز أحد أهم أهدافنا الاستراتيجية طويلة الأجل، فضلاً عن تحقيق التقدم الباهر في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي في البلاد.

تفاصيل المشروع

وسيتم تنفيذ المشروع وفق نظام الإنشاء والتكليف والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)، وسيقع في منطقة الحد الصناعية، وسيتم في تلبية الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي من أجل دفع عجلة التنمية الصناعية والحضرية في المملكة.

وستتألف المشروع من وحدة تخزين عائمة، وللطاقة الشمسية في منطقة عوالي لإنتاج بقوة ميجاوات.. ووحدة الطاقة المستدامة التي تم إنشاؤها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد عبر الوزير خلال المؤتمر عن خالص امتنانه وتقديره للإنجازات الكبرى التي شهدتها قطاع النفط والغاز في ظل العهد الزاهر لجلالة الملك المفدى والحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء وبدعم من صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، معرباً عن بالغ شكره وتقديره وعظيم العرفان والامتنان للقيادة الرشيدة على الدعم المتواصل

وتبلغ حصة البحرين في المشروع ٣٠٪ مقابل ٧٠٪ للشركات الثلاث الأخرى، ومن المقرر الانتهاء من المشروع منتصف عام ٢٠١٨، وتقدر قيمته بحوالي ٢٥٠ مليون دينار سيقيم الشركاء بتحويلها من البنوك الإقليمية والدولية. وتبلغ القدرة الأولية للمشروع ٤٠٠ مليون قدم مكعب قياسي في اليوم (وقابلة لأن تصل حتى ٨٠٠ مليون قدم مكعب قياسي في اليوم)، وسيتم تملكه وتشغيله بموجب اتفاقية مدتها ٢٠ عاماً تبدأ من منتصف يوليو ٢٠١٨.

وارتفع الطلب على الغاز في البحرين بمتوسط وصل إلى أكثر من ٢٠٪ سنوياً.

إمكانية التصدير

وقال الوزير في تصريحات للصحفيين على هامش اللقاء إن المشروع الذي يعتمد على تخزين الغاز المسال في سفن متحركة يعرض البحر، ومن ثم تحويله للاستهلاك المحلي عن طريق وحدة تصنيع صغيرة تحوله من طبيعته المسالة إلى الغازية سيكون له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد المحلي، كما سيحاز تصدير الفائض إلى دول المنطقة من خلال استغلال تبحر سفن التخزين إلى موانئ أخرى.

كما أكد الوزير المضي قدماً في خطط تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة في البحرين، مشيراً إلى إسناد الوزارة إلى شركة ألمانية تنفيذ مشروع جديد في منطقة الدور لإنتاج ٣ ميجاوات طاقة شمسية و٢ ميجاوات طاقة رياح، إلى جانب المحطة التجريبية الحالية

افتتاح مكتب جديد لتأشيرات السفر إلى دولة «التشيك»

كتب: كريم حامد

بحضور وكيل وزارة الخارجية البحرينية السفير ظافر العمران. افتتحت السيدة دانا التاموفا قنصل التشيك في الرياض مكتب استخراج تأشيرات السفر إلى دولة التشيك في البحرين. وأكد السفير العمران أهمية مراعاة سرعة إنجاز استخراج التأشيرات في البحرين من دون المساس بالطابع بالأنظمة الخاصة بكل دولة، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً من المسافرين يسافرون للأغراض العلاجية، وبناء عليه فمن المهم أن تكون هناك أولوية خاصة لمثل هذه الحالات.

وتستغرق التأشيرة في المتوسط حوالي ١٥ يوم عمل وتكلف حوالي ٤٢ ديناراً. وقال العمران إن افتتاح المكتب الجديد خطوة مهمة ستفيد حركة السياحة والأعمال بين الجانبين وستخفف الضغط على سفارات «السنجن» الأخرى.

وقالت السيدة دانا التاموفا رئيسة القسم القنصلي بسفارة جمهورية التشيك بالرياض: «إن افتتاح مركز في اف اس جلوبال لطببات تأشيرات جمهورية التشيك في البحرين سيحسن خدمات التأشيرات للمواطنين والمقيمين الراغبين في زيارة جمهورية التشيك. ونحن نعتقد أن هذه الخطوة المهمة ستسهم في تعزيز السياحة الطبية والرفيحية على حد سواء، فضلاً عن الأنشطة التجارية بين البلدين. والتزمت جمهورية التشيك بجعل خدمات التأشيرات أكثر سهولة للمواطنين البحرينيين والمقيمين خلال الزيارة الرسمية لنائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة للعاصمة التشيكية براغ في فبراير ٢٠١٣. تم إدخال جهاز القياسات الحيوية المتنقل أولاً. ويتم الآن الاستعانة بفي اف اس جلوبال لتسلم طلبات التأشيرة القصيرة الأجل، والتي تمكن من استيعاب المزيد من المتقدمين. المواطنين والمقيمين في البحرين ليسوا بحاجة إلى سفارة جمهورية التشيك في الرياض بعد الآن».

من جانبها قالت يومي تالوار المدير الإقليمي لفي اف اس جلوبال في الشرق الأوسط «نحن ملتزمون بتنشيط عملية طلب التأشيرة للمسافرين وتقديم أفضل خدمات إلى زوار مراكمتنا. نحن محظوظون للدول في شراكة مع سفارة جمهورية التشيك في مملكة البحرين وعلية ثقة بأن خدماتنا ستعزز التجربة الكلية للمقدمين».

فايننشال تايمز: السعودية تتجه إلى إصلاحات اقتصادية واسعة



وتلقت الصحيفة إلى أن الكثير من المراقبين يرون في انهيار أسعار النفط فرصة لتعديل الطريقة التي تعودت فيها المملكة على الإنفاق، كما أنها فرصة لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط. ويقول مسئول سعودي إن «الإنفاق كان خارجاً عن السيطرة، ولهذا نظرنا لكل شيء»، ومن بين الأشياء التي تم النظر فيها هي الدعم الذي تقدمه الدولة للطاقة الكهربائية، والذي يكلف البلاد ١٣,٢٪ من الناتج المحلي العام، حيث يذهب معظمه إلى المنازل.

تايمز، أن الأمير محمد بن سلمان معروف باهتمامه بالتفاصيل المعروف بالأرقام، ولهذا طلب من مساعديه تحديد الجهات التي تحتاج إلى إصلاحات، والمسؤولين الذين يستحقون الترفيع، كما أن ما فعله الأمير محمد بن سلمان دفع بعض المحللين إلى القول بأنه «عملية تسونامي»، حيث أجرى تعديلات واسعة في المناصب، فيما لم تشهد المملكة في تاريخها صدور عدد كبير من الأوامر الملكية والتعيينات في الحكومة مثل الذي حدث منذ تولي الملك سلمان الحكم في البلاد.

ظل الفوضى وعدم الاستقرار التي يشهدها العالم العربي منذ بداية الربع العربي في عام ٢٠١١، فإن المملكة تظل آخر واحة للاستقرار في المنطقة، مقارنة بسوريا واليمن والعراق، التي أصبحت دولا فاشلة، قام فيها «الجهاديون» ببناء مراكز قوة، وينشرون منها الإرهاب في المنطقة كلها.

كما تنقل «فايننشال تايمز» عن دبلوماسي غربي قوله «مهما كان رأيك في سياسات الحكومة، فإن استقرار السعودية يهيم كثيراً». ويكشف تقرير الفايننشال

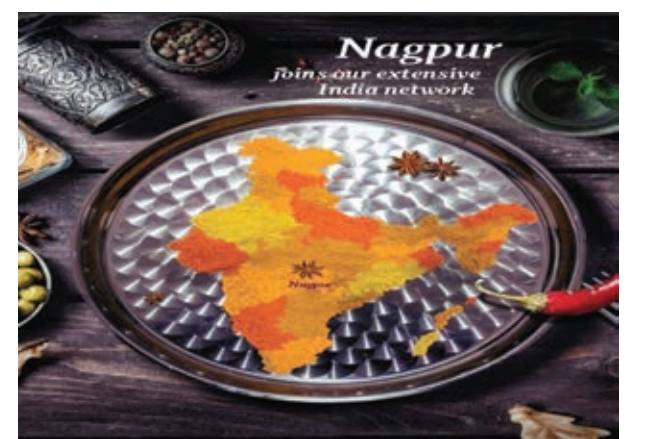
دخلت السعودية منذ عدة شهور في عملية إصلاح اقتصادي واسعة وهادئة مستفيدة من التجارب السابقة، فيما كشفت جريدة «فايننشال تايمز» البريطانية أن المملكة التي تترقى على عرش أكبر منتج للنفط في العالم أصبحت تتجه لإيجاد اقتصاد متنوع، قادر على مواجهة أية حالة اقتصادية طارئة.

ولفتت الصحيفة البريطانية في تقرير خاص أطلعت عليه «العربية نت» إلى أن «المسؤولين السعوديين، ومعهم جيش من المستشارين المحليين والغربيين، ينهضون في إصلاح إصلاحات جذرية على الاقتصاد» الذي يُعتبر الأكبر والأهم في المنطقة العربية.

وتقول الصحيفة إن المملكة تبنت سياسة لحماية حصتها من سوق النفط، ونجح الاقتصاد السعودي في استيعاب أزمة تراجع النفط العالمي، من خلال الاحتياطي من العملة الصعبة الذي تزيد قيمته عن ٦٤٠ مليار دولار، كما أن الفوائض التي كانت المملكة توفرها عندما كانت تباع البرميل بـ ١٠٠ دولار تم الاستفادة منها عندما هبطت الأسعار في الأونة الأخيرة.

وينقل التقرير عن مسئول سعودي قوله إن «انهيار أسعار النفط كان دعوة إلى الاستيقاظ»، وأضاف «لدينا تاريخ طويل من الممارسات السيئة لاعتمادنا المفرط على النفط».

وتشير الصحيفة إلى أنه في



«القطرية» تسير رحلات يومية من دون توقف إلى «ناجور» الهندية

تسير الخطوط الجوية القطرية اعتباراً من أمس رحلات مباشرة ومن دون توقف من الدوحة إلى ناجور، ليرتفع بذلك مجمل عدد الرحلات الأسبوعية التي تسيرها الناقلة إلى الهند من ٩٥ رحلة إلى ١٠٢ رحلة موزعة على ١٣ مدينة.

وتعد ناجور الوجهة رقم ١٣ ضمن شبكة وجهات القطرية، وهي ثالث أكبر مدينة في ولاية ماهاراشترا وتعتبر مركزاً مهماً للتجارة والأعمال. وقد اعترفت الحكومة الهندية بهذه المدينة كعاصمة نكية حيث لديها منطقة اقتصادية خاصة، ومقر دولي للشحن متعدد الوسائط ومطار جديد قيد الإنشاء.

وستسير القطرية طائرة إيرباص A٣٢٠ يومياً بين الدوحة وناجور وتبلغ مدة الرحلة نحو أربع ساعات، وتضم الطائرة ١٤٤ مقعداً على منها موزعة على درجتين: رجال الأعمال بـ ١٢ مقعداً والسياحية بـ ١٣٢ مقعداً.

وصرح أكبر باكر، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية: «يسعدنا انضمام ناجور إلى شبكة وجهاتنا العالمية. تعكس الخدمة الجديدة حجم الطلب على السوق الهندية كما تعزز العزائم وترتكبنا على هذه المنطقة. تفخر القطرية بأن وعد الرحلات التي تسيرها إلى الهند تفوق عدد الرحلات التي تسيرها إلى أي وجهة أخرى ضمن شبكة وجهاتنا. سيحظى المسافرون والسياح ورجال الأعمال من ناجور بروابط جوية أفضل إلى أكثر من ١٥٠ وجهة حول العالم عبر مقر عملياتنا في الدوحة، مطار حمد الدولي، ونحن نتطلع إلى الترحيب بمسافريننا الجدد على متن رحلاتنا الحائزة على جوائز عدة وربط ناجور بباقي شبكة وجهاتنا متسارعة النمو».